

Distr.: General
26 January 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم لأوجه من خلالكم انتباه مجلس الأمن إلى التطورات التي طرأت مؤخرا على عملية تسوية الصراع في أبخازيا، جورجيا.

وأود بادئ ذي بدء الإعراب عن خالص تقديري للأمين العام كوفي عنان لتقريره عن الحالة في أبخازيا، جورجيا، والإشادة بالجهود الدؤوبة التي تبذلها ممثله الخاصة هايدي تاغليافيني سعيا إلى إيجاد تسوية سلمية دائمة وعملية للصراع في أبخازيا، جورجيا.

ومن الواضح أن الصورة العامة لعملية تسوية الصراع قد أضيفت إليها في الوقت الراهن عدة عناصر جديدة. ويتمثل أول هذه العناصر وأحدثها في ما يدعى بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في أبخازيا، جورجيا. فمن الأمور المطلقة الواضح أن هذه الانتخابات المزعومة يجب أن تعتبر غير قانونية وغير شرعية. فلو وضعنا جانبا حتى أبرز القواعد الدولية، كيف يمكن لأي كان أن يعتبر عملية الانتخابات عادلة أو ديمقراطية والأغلبية العظمى من السكان قد طردت عنوة من هذه المنطقة في جورجيا؟ وهنا أود أن أشير إلى أنه وفقا للبيانات التي أتاحتها منظمات دولية مختلفة، يقطن حاليا ما يناهز ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في أبخازيا، جورجيا، فيما كان يبلغ عدد سكان المنطقة قبل الصراع أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة.

وهناك فضلا عن ذلك طابع آخر يتسم به الوضع ويحظى باهتمام أقل على الصعيد الدولي. وأعتقد رغم ذلك أنه يشكل حالة قانونية شاذة إلى حد كبير. فحسب مصادر أبخازية وروسية، يحمل حاليا ما يقرب من ٨٠ في المائة من السكان الذين يعيشون حاليا في الأراضي التي يسيطر عليها النظام الانفصالي نفوذه الجنسية الروسية. وهؤلاء هم الأشخاص الذين شاركوا في "الانتخابات"، على عكس السكان الآخرين، ولا سيما السكان الذين

يقتطنون في منطقة غالي، الذين حملوا بشتى الوسائل المتاحة على ترك مراكز ”التصويت“، بما في ذلك باللجوء إلى الاعتداء الجسدي والتهديدات وعمليات الاختطاف وما إلى ذلك. (بلغت شدة العنف مستويات أثارت حفيظة شخص مثل السيد بابورين، نائب رئيس البرلمان الروسي). فماذا يعني ذلك إذن؟ والجواب هو أن مواطنين من روسيا ”انتخبوا“ ”زعيمًا“ لإحدى المناطق في جورجيا.

أليس ذلك العبث بعينه؟

وقد كانت متابعة التطورات بعد إجراء ”الانتخابات“ الأولى أمرا يكتسي أهمية بالغة. فقد بدا واضحا أن المرشح المفضل لدى روسيا والرئيس بوتين نفسه - ذلك على الأقل ما كانت تعلنه ملصقات ”الحملة“ - لم يستطع أن يحقق آمال مناصريه وخسر الجولة. وأثار ذلك سلسلة من الأحداث لها بالأحرى أهميتها. فقد استدعي المرشحون بشكل تلقائي إلى الدوائر العليا للكرملين. وحينما أخفقت جهود الإقناع، جعلت روسيا العالم، ومعه سكان أبخازيا، يرى من يتحكم فعلا في مقاليد الحكم في المنطقة. وعشية ما يسمى بالتنصيب، قامت روسيا بكل بساطة بإغلاق نقطة التفتيش على نهر بسو، بل إنها فعلت في الواقع ما كان يفترض أن تقوم به منذ عام ١٩٩٦ وفقا لقرارات عديدة لرابطة الدول المستقلة. وتلا ذلك موقف ”عظيم“ اتخذ شكل ما يسمى بالاتفاق الدستوري الذي وقع عليه بالمناسبة نائب المدعي العام للاتحاد الروسي.

أليس ذلك من قبيل العبث فعلا؟

وحالما تأتي لموسكو تحقيق ما كانت تصبو إليه (مع العلم أن ذلك لم يجلب الكثير من الاستقرار للمنطقة) أعيد فتح نقطة التفتيش واستؤنفت المواصلات عبر السكك الحديدية. وتفسر السلطات العليا الروسية، بما في ذلك الرئيس بوتين، رسميا هذه التحركات على أنها كانت السبيل الوحيد لتفادي ”المواجهات المدنية“ وسفك الدماء. وبطبيعة الحال، كنا ولا نزال نخبذ بشدة الحلول السلمية، لكن ألم يكن بالوسع القيام بنفس التحركات بالتنسيق مع تبليسي؟ أم أن إشعار عاصمة بلد صديق مجاور بإرسال مبعوثين إلى إحدى مناطق، مع تجاهل أبسط قواعد نظام تأشيرة السفر، عيب من العيوب؟ فماذا عسانا أن نسمي بعثات المراقبة الموفدة إلى ”انتخابات“ لم تكن لتقبل بشكل جلي كانتخابات شرعية، وبالأحرى في وضع لا تمت فيه الديمقراطية بأي صلة إلى العملية؟

ويجب علي أن أعيد التأكيد هنا أنه رغم كل ما ذكر آنفا، فإن السلطات المركزية في جورجيا مستعدة لاستئناف المفاوضات مع الجانب الأبخازي - مع أي شخص يحل محل السيد آردزينيا. وقد أعلن الرئيس ساكاشفيلي عدة مرات أننا نراقب بعناية ما يدعى

بالانتخابات، وأنا على استعداد للتفاوض مع أي قائد جديد في أي وقت. إلا أننا لا نلمس مع الأسف استعدادا للقيام بمثل ذلك لدى الطرف الأبخازي. إذ لا تنم التصريحات الصادرة عن القادة الجدد هنالك عن أي إرادة تفاوض. ويواصل الجانب الأبخازي تقويضه لعملية تسوية الصراع برفضه الشدائد لطلبات مجلس الأمن. فهو لا يزال يرفض ما يسمى بوثيقة بودن المتعلقة "بالمبادئ الأساسية لتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي"، ويرفض الإذن بفتح مكتب لحقوق الإنسان في منطقة غالي، ويمتنع عن معالجة مسألة تدريس الأطفال الجورجيين بلغتهم الأم، ويعارض النشر الكامل لعنصر الشرطة المدنية التابع لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا الذي لا يعمل، وفقا لما جاء في تقرير الأمين العام، إلا في الجانب الجورجي حيث تربطه "علاقات تعاون جيدة مع وكالات إنفاذ القانون المحلية".

وإنه لما يبعث على الحزن أن تعتبر قرارات مجلس الأمن مجرد حبر على ورق في واقع الأمر. ويبدو أن الجانب الجورجي لوحده يأخذ تلك القرارات على محمل الجد، في حين يرفضها الجانب الأبخازي جملة وتفصيلا (ولم لا يفعل ذلك بما أنه لا يترتب عن تعنته عواقب تذكر).

وتجدر الإشارة إلى أن شكل المفاوضات الدولية كان يتسم أيضا بالتسيب في أعقاب تنظيم تلك الانتخابات المزعومة. فعملية جنيف التي بعثت الأمل في إحراز تقدم في طريق تسوية الصراع مهددة بأن تصير مجرد ناد للمناقشة. ونشاهد فعلا بعض أعراض هذه التطورات الخطيرة - إذ فقدت وثائق مناقشات كانت قد أجرتها مجموعات العمل بكل بساطة، ولم يتم حتى التطرق إلى ضرورة إحالة ورقة بودن إلى الجانب الأبخازي خلال الاجتماع الأخير. ونحن نعتقد أن عملية جنيف ينبغي أن تتسم بالدينامية وأن تكون مثمرة. إذ ليس من الجائز تحجيم هذا المنتدى.

ويجب أن أذكر كذلك بتلك الفئة من السكان التي ينبغي أن تظل عالقة بأذهاننا، ألا وهي فئة اللاجئين والمشردين داخليا - ضحايا التطهير العرقي - الذين ينتظرون منذ أكثر من عقد من الزمن الحصول فعليا على حقوقهم الأساسية - حق العيش في ديارهم. فهم يواصلون العيش في ظروف مزرية وفي جو يفتقر إلى الأمن وقابل للتدهور. وقد برهنت مرة أخرى الأحداث التي شهدتها منطقة غالي خلال هذا الشهر على الفوضى التي يواجها. وأنا أعتقد أن أعضاء من مجلس الأمن على علم بعمليات الاختطاف التي وقعت يوم "الانتخابات". وفي الواقع، فقد ارتكبت هذه التجاوزات أمام عناصر حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة التي لم تحرك ساكنا من أجل حماية السكان المدنيين المسالمين، ولم تكن تلك هي المرة الأولى. فعلى إثر وقف إطلاق النار عام ١٩٩٤، قتل أكثر من ٢٠٠٠ من

الجورجيين في منطقة غالي الأمنية التي تتحمل المسؤولية فيها قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة. ويجب أن أقول مرة أخرى أن رابطة الدول المستقلة هي بالأحرى أبعد ما تكون عن الحياد وكثيرا ما تدعم صفوف العناصر شبه العسكرية الانفصالية الأبخازية. وأعتقد أنه آن الأوان للبدء بالتفكير في شكل جديد لعملية حفظ السلام، بما أن أنشطة الوحدة العسكرية الروسية - وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة هي بالفعل كذلك - تكاد لا تعتبر بمثابة "عملية لحفظ السلام".

وأرى من اللازم أن أوجه انتباهكم إلى إحدى التطورات الأخرى التي تبعث على القلق. ذلك أن المدارس العسكرية الروسية تفتح أبوابها - كما أعلنت عن ذلك وسائل الإعلام الأبخازية والروسية - أمام عدد معين من الأفراد العسكريين وتعمل على تدريبهم لوضع نظام انفصالي. وأود أن أذكر بأن قرار مجلس الأمن ٨٧٦ (١٩٩٣) يعارض بوضوح مثل هذه الإجراءات. وبطبيعة الحال، لا تلقى قرارات مجلس الأمن آذانا صاغية لدى الجميع في روسيا.

وقد تعين في عام ٢٠٠١ إزالة القاعدة العسكرية الروسية في غادوتا (أبخازيا، جورجيا) وإغلاقها، وهي قاعدة عسكرية أجنبية توجد في الأراضي المتنازع عليها. ورغم تقليص حجم هذه القاعدة، فإنها لا تزال تقوم بنشاط بالرغم من الالتزامات الدولية. وقد اقترحنا في مناسبات عدة تسليم القاعدة إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، مما من شأنه أن يساعد بطبيعة الحال البعثة في عملياتها اليومية الشاقة. غير أنه من المؤسف أن اتخاذ قرار بهذا الشأن يؤجل باستمرار.

وأود في الختام أن أدق ناقوس الخطر قائلاً إنه كلما استمر هذا الصراع طويل الأمد "المحمد"، ازدادت صعوبة الوصول إلى حل وسط من أجل تحقيق سلام دائم. لذا ندعو مجلس الأمن بكل صدق إلى تعزيز مشاركته في عملية تسوية الصراع في أبخازيا، جورجيا. وتتمثل إحدى الخطوات التي يمكن أن يخطوها مجلس الأمن في هذه المرحلة في القيام بزيارة ميدانية إلى جورجيا - وخاصة سوخومي - للوقوف مباشرة على الواقع ميدانيا ومحاولة الخروج من المأزق الذي تتخبط فيه عملية تسوية الصراع.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رفاز أداميا

السفير، الممثل الدائم